

مقدمة

لا يشك أحد في تربع موضوعات المسؤولية المدنية بصفة عامة على قمة الموضوعات الجديرة بشغل أذهان الباحثين وبجذب أنظارهم، لما لها من طابع عملي يلمس أثره كل من له احتكاك بالمجتمع. فالمسؤولية هي نقطة الارتكاز في الفلسفة التشريعية للقانون المدني، بل للقانون بأسره^(١). وهي قطب الرحى الذي يدور حوله صراع الخصوم ومكمن الحساسية في جميع النظم القانونية.

وقد تجاوزت أهمية قواعد المسؤولية نطاق الخطورة النظرية والجدل الفقهي المحض لتحتل مركز الصدارة في الحياة العملية، فقد أصبحت من أكثر الموضوعات إثارة وتعبيراً عن القيم الاجتماعية. وهذا ما جعلها تتميز بالتطور والتجديد استجابة للمقتضيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. والمسؤولية المدنية - كما عرفها بعض الفقهاء، بالتركيز على جانب الضرور فيها - هي الالتزام بإصلاح الضرر الناتج عن الخطأ الذي يعتبر مصدره المباشر أو غير المباشر^(٢). وقد اشترط بعضهم لقيام المسؤولية وجود ضرر وشخص مسئول عن إحداثه ويقوم بإصلاحه^(٣).

(١) انظر: جوران في تقديمه لكتاب:

BRUN (A) Rapports et Domaines des responsabilit  Contractuelleet delictuelle, Paris. 1931.

(2) Sourdat, trait  de la responsabilit  civile, 6 me ed. 1911, No 1.

(3) M. M. Mazeaud, trait  theorique et pratique de la responsabilit  4 eme ed. N  3 et 4.

وقد يكون من الأدق تعريف المسؤولية المدنية بأنها الالتزام الذى يلتزم شخص بمقتضاه بإصلاح الضرر الواقع للغير نتيجة فعله أو فعل أشخاص تابعين له أو أشياء يسأل عنها^(١).

وإذا كان الأصل هو أن يقع الالتزام بجبر الضرر على عاتق الشخص المتسبب فى إحداثه أى المرتكب للخطأ، فإنه قد توجد حالات يتوزع فيها هذا الالتزام ويقع على عاتق أكثر من شخص، بل قد يجد المضرور نفسه - فى حالات معينة - مسئولا عما سببه لنفسه من أضرار، أو يجد نفسه - على الأقل - مشتركا مع آخرين فى تحمل هذه الأضرار. ويكون الأمر كذلك، إذا صدر عن المضرور فعل تسبب فى الإضرار به، ولا يكون هذا الفعل مؤديا إلى هذه النتيجة إلا إذا كان على درجة معينة من الجسامه بحيث يستغرق أخطاء الآخرين ويجبها أو - على الأقل - يساهم بدرجة - أيا كان مقدارها - فى وقوع الضرر، بحيث يصبح المضرور متحملا لجزء من المسؤولية عن الأضرار التى أصابته.

وبتعبير عام، قد يؤدي خطأ المضرور إلى نفي المسؤولية كاملة عن الأشخاص المتدخلين فى سلسلة الأفعال المتسببة فى وقوع الضرر. وقد يؤدي إلى نفيها بشكل جزئى، ينجم عنه تحمل شخص أو أشخاص آخرين لجزء من المسؤولية، على أن يتحمل المضرور بالجزء الباقي.

وبذلك ينظر إلى خطأ المضرور هنا على أنه مانع من المسؤولية سواء كان مانعا كلياً أم جزئياً. وهذا يتطلب أن تقوم المسؤولية أولاً بتحقيق ركنها المهم ألا هو الضرر.

(١) فى المعنى نفسه:

Dalq, Traité de la responsabilité civile, tome, 1, Brux, 1967, No 1.

ومن هذه المقدمة تتضح النقطة محل البحث ألا وهي دراسة أثر خطأ
المضروب على المسؤولية المدنية، وهو ما يتم من خلال استعراض النقاط
الآتية:

أولاً: تعريف الخطأ وبيان صورته.

ثانياً: التعرض لدرجات خطأ المضروب وأثر ذلك على المسؤولية.

ثالثاً: ثم دراسة أمثلة تطبيقية وحالات عملية لبيان أثر خطأ المضروب.

